

تقرير شهر أوت 2024

الملخص التنفيذي

تواصلت الاعتداءات على الصحفيين/ات خلال شهر أوت 2024، حيث سجلت وحدة الرصد 16 اعتداء على الصحفيين/ات من أصل 20 إشعارا بحالة وردت عليها من خلال الاتصالات المباشرة من الصحفيين/ات الضحايا أو شهود العيان أو عبر مراقبة محيط العمل الصحفي ومتابعة المحتويات الإعلامية والمستجدات على شبكات التواصل الاجتماعي. وكانت الوحدة قد سجلت خلال شهر جويلية المنقضي 20 اعتداء من أصل 25 اشعارا بحالة.

الشهر	جوان 2024	جويلية 2024	أوت 2024
عدد الاعتداءات	15	20	16

وقد طالت الاعتداءات 12 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 07 إناثا و5 ذكورا، وتوزعت الخطط إلى 11 صحفيا وصحفية ومصور صحفي وحيد.

يمثل ضحايا الاعتداءات 10 مؤسسات إعلامية توزعت إلى 04 قنوات إذاعية و03 مواقع الكترونية و03 جرائد مكتوبة.

وقد طالت الصحفيين ضحايا الاعتداءات خلال شهر أوت، 3 حالات مضايقة و3 حالات حجب معلومات و3 حالات منع من العمل. كما تم تسجيل 2 حالات تحريض 2 حالات اعتداء جسدي و2 اعتداءات لفظية كما تم تسجيل تدخل في التحرير في حالة وحيدة.

وكان المسؤول عن هذه الاعتداءات إدارة مؤسسات إعلامية وأنصار جمعيات رياضية في 3 مناسبات بكل منهما وكل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومسؤولون محليون ومؤسسات عمومية في 2 مناسبات لكل منها ورئيس جمهورية ووزارات وأمنيون وفنانون في اعتداء وحيد لكل منهم.

وقد حصلت كل هذه الاعتداءات في الفضاء الحقيقي في 14 مناسبة وفي الفضاء الافتراضي في 2 مناسبات. وقد توزعت الاعتداءات جغرافيا في ولاية تونس في 12 مناسبة، وتم تسجيل اعتداء وحيد في كل من ولايات منوبة وأريانة وسوسة وبنزرت.

التوصيات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما أوردته من تفاصيل حول الاعتداءات على الصحفيين خلال شهر أوت 2024 فإنها توصي:

رئاسة الجمهورية بـ :

- النأي بنفسها عن التدخل في تحرير المؤسسات الإعلامية سواء العمومية أو الخاصة واحترام مبادئ استقلالية وسائل الإعلام عن السلطة التنفيذية خاصة أن رئيس الجمهورية يحمل صفة المرشح الرئاسي.

رئاسة الحكومة بـ :

- إلزام إدارتها باحترام حق الصحفيين في الحصول على المعلومات والنفوذ إليها وإيقاف العمل بكل ما يعيق هذا الحق من مذكرات داخل الإدارة التونسية.

وزارة الداخلية بـ :

- توفير كل الضمانات لممارسة الصحفيين/ات عملهم في مناخ آمن دون التعرض لاي عنف أو منع يعيق مهامهم الصحفية خلال الانتخابات القادمة.
- تفعيل الشراكة مع النقابة في مجال التنسيق الميداني لضمان أمن وسلامة الصحفيين خلال الانتخابات.

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بـ:

- التراجع الفوري عن قرارات السحب والحرمان من الاعتماد التي قامت باتخاذها في حق صحفيين ووسائل الإعلام.

- احترام حق الصحفيين/ات في النقد البناء والكف عن التنبيهات في الملفات المتعلقة بنقد عمل الهيئة وادارتها للمسار الانتخابي.
- توفير كل الضمانات لحرية الصحفي واحترام حق الصحفيين في الحصول على المعلومات حول المسار الانتخابي.